

كوثر: بنات

المملكة العربية السعودية

السعوديات يواجهن اختبار الترشح والتصويت للمرة الأولى

متى تستفيد المغربيات من نفس
مساحات الحرية لدى التونسيات؟
التونسيات يستطعن السفر مع أطفالهن دون إذن الأب

خطابات مسيئة، أشكال جديدة
من الهيمنة والامت والتغيب.
تفادي الخوض في القضايا
المتملة بالحقوق والمساواة



البدانة... طقوس الإرهاب
الاجتماعي والموت بالمجان



د. سكينه جوراوي
المديرة التنفيذية

مركز متخصص

ولعل إيمان القائمين على مركز «كوثر» بأن التمتع بمستوى تثقيف مالي محترم يُعدّ مكوناً من مكونات المواطنة وحقاً لكل مواطن ومواطنة من كل الفئات والأعمار، مثلّ الدافع وراء إقناع الشركاء واستقطاب الأموال للعمل على ضرورة لعب دور هام وأساسي في ما يتعلق بالتثقيف المالي ودوره المحوري في تحقيق الشمول المالي بمعنى النفاذ واستخدام الخدمات المالية. حيث أن التثقيف المالي يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية سليمة تتفاعل بشكل إيجابي مع مقدمي الخدمات المالية، و يكونون أكثر قدرة على تلبية احتياجاتهم المالية، خاصة في التصرف في الأزمات الاقتصادية.

وحتى تكون النتائج متناغمة مع الأهداف والانتظارات تم الانطلاق من تحليل الطلب عبر ثلاث دراسات نوعية حول معوقات نفاذ المرأة والشباب لخدمات التمويل الأصغر في المغرب وتونس ومصر، مروراً بمرحلة التثقيف المالي عبر تدريب المدربين والمستهدفين من فئات عديدة ومختلفة مع إنتاج عدد من الوسائل للتوعية في مجال التثقيف المالي وإرساء قاعدة للتعليم عن بعد... وصولاً إلى التعرف على مختلف التجارب وتبادلها.

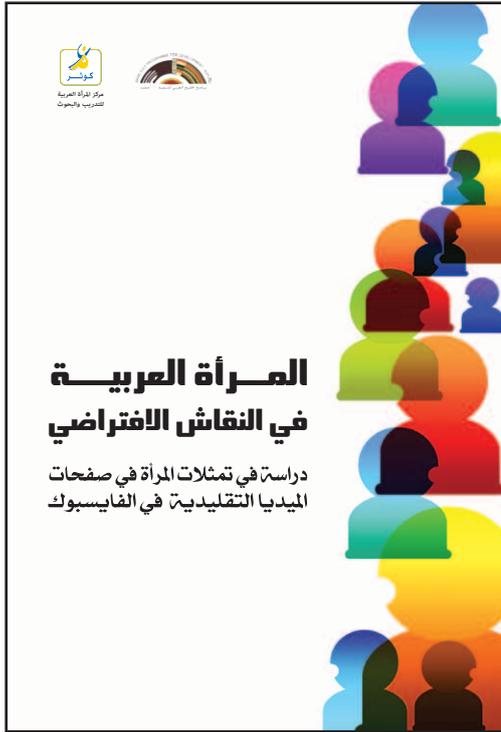
وعلى أساس ما تحقق من نتائج، بدأ مركز «كوثر» يسطع بدور المركز المتخصص في مجال التثقيف المالي، سواء من خلال توصله بالمزيد من طلبات الخدمة وتخصص الفريق العامل في المشروع في مجال تدريب المدربين والعمل على إنتاج أدوات التثقيف المالي أو على مستوى المدربين العاملين... والأهم في ذكر مؤشرات تأهل المركز ليكون متخصصاً في هذا المجال هو الحرص على متابعة المشاريع المنفذة لفائدة المرأة بعد انقضاء فترة التنفيذ، سعياً إلى تأمين تواصل مخرجاتها وتقييمها والوقوف على الصعوبات والعراقيل التي واجهها المستفيدون والمستفيدات إضافة إلى المتابعة والمساعدة على تواصل الإنتاج وتسويق المنتجات ●

راهن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» منذ سنوات على ضرورة التمكين الاقتصادي للمرأة العربية كخطوة ثابتة نحو التمكين السياسي واحتلال المكانة التي تستحقها في المجتمع لما تقوم به من أدوار على جميع الأصعدة. ولعلّ هذا الرهان الذي أهمله السياسيون والمدافعون عن قضايا المرأة منذ عقود فرض نفسه مع إعادة ترتيب أولويات الدول والمنظمات الأممية والإقليمية ومع الأزمات الاقتصادية العالمية والتنبيه إلى أدوار عديدة تقوم بها المرأة المتمكنة اقتصادياً لتكون جزءاً من الحل وليس عبئاً إضافياً.

ومن هذا المنطلق حدّد «كوثر» محاور معينة ومجالات تدخل دقيقة وحرص على استهداف فئات بعينها حتى نجح في وضع مسار شامل وتصور خطة عمل واضحة الأهداف خاصة بموضوع التمكين الاقتصادي للنساء. وتطور هذا المسار تطوراً هاماً بدءاً بتعزيز المعرفة لإدراج النوع الاجتماعي في البحوث الاقتصادية، عبر مبادرة GERPA حيث شهدت سنة 2015 الانتهاء من إعداد الإصدار الذي يتضمن للبحوث المنجزة في إطار المبادرة، وكذلك تجديد الشراكة مع UNI-DOU لإنجاز دراسة حول النساء المستثمرات.

وتطوّرت هذه الجهود لتُفضي إلى مرحلة متقدمة وبرؤية أوضح تتمثل في خلق المبادرات الاقتصادية لفائدة فئات عديدة ومتنوعة من النساء والشباب وقطع أشواط مهمة في اتجاه بعث مركز تدريب وخبرة في مجال التثقيف المالي.

ولم يكن هذا الاختيار وهذه الرؤية منفصلين عن خطة أشمل وأهداف استراتيجية وضعها المركز بعد تشخيص دقيق انطلق على أساسه في تنفيذ مشروع حول «دعم الاندماج المالي للمرأة والشباب بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط» بتمويل من البنك الدولي في كل من تونس ومصر والمغرب.



خطابات مهيمنة أشكال جديدة من الهيمنة والصمت والتغيب: تفادي الخوض في القضايا المعتمنة بالحقوق والمساواة

مواكبة للتغيرات التي تطال صورة وحضور المرأة في الإعلام، أثرى المركز خلال سنة 2015 رصيده المعرفي حول المرأة والإعلام بثلاث دراسات وتقارير شملت مواضيع «المرأة العربية في النقاش الافتراضي : دراسة تمثيلات المرأة في صفحات الميديا التقليدية في الفيسبوك» بالشراكة مع برنامج الخليج العربي للتنمية الأجدند، «دور الإعلام العربي في تحديد الأجندات الوطنية لحقوق المرأة»، بالشراكة مع الأجدند وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «صورة وحضور النساء والرجال في الأخبار في تونس»، الذي أنجز ضمن مشروع الرصد الإعلامي العالمي لسنة 2015.

وقد خلصت هذه الدراسات إلى جملة من النتائج، وانبثقت عنها مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز حضور النساء في الإعلام، وتطوير المعالجة الإعلامية لقضاياها والدفع نحو اعتماد منظوري حقوق الانسان والنوع الاجتماعي في ما ينتج من مضامين :

معهم. وعادة ما تعكس تعليقات المستخدمين على قضايا المرأة تمثيلات تقليدية ونمطية لمكانتها وأدوارها خاصة لدى المستخدمين الشباب، حيث ينظر للمرأة غالبا على أنها مظلومة أحيانا ومبجلة أحيانا أخرى. أما على مستوى تفاعل المرأة مع مضامين المستخدمين وتعليقاتهم على القضايا المتصلة بها، غالبا ما تكون المرأة أقل انخراطا في الاتصال العدائي وأكثر جدية في تفاعلها مع إدراجات المستخدمين.

كما أن الميديا الاجتماعية يمكن أن تمثل فضاء تتكون فيه أشكال جديدة من الهيمنة والصمت والأحجام والتغيب. ويوظف المستخدمون

المرأة العربية في النقاش الافتراضي

خلصت الدراسة إلى أن الرجال هم أكثر اهتماما من النساء بقضايا المرأة، وأن هذا الاهتمام لا يعكس مناصرة لقضايا المرأة بل يتجسد في أحيان كثيرة في شكل تهكم واستهزاء وشتيم وسلوكات لفظية عنيفة تحقّر المرأة وتبخس من مكانتها. كما تتجه المستخدمين في النقاش الافتراضي لاستعمال أسماء مستعارة قصد التمتع بقدر من الحرية يتيح لهم التعبير عن آرائهم وبناء علاقات افتراضية مع المستخدمين والتواصل

هدفت الدراسة إلى وضع إطار نظري مبتكر ومقاربة منهجية مجددة لبلورة منظومة رصد المضامين عن المرأة في الميديا الاجتماعية، وفهم أدوار الميديا الاجتماعية في تشكيل صورة المرأة ومقاربة أشكال تلقي الناس وتفاعلهم مع مضامين الميديا ذات العلاقة بالمرأة في السياقات التواصلية الجديدة. كما تمثل جانب الابتكار في الدراسة في فتحها مسلكا معرفيا جديدا في دراسات الميديا والمرأة من خلال دراسة خطاب الجمهور نساء ورجالا عن مضامين الميديا التقليدية المتصلة بالمرأة في فضاءات الميديا الجديدة، وتحليل حالة التفاعل الناتجة عن تقاطع مضامين الميديا التقليدية عن المرأة وأنشطة الناس حولها.

صورة وحضور النساء والرجال في الأخبار في تونس

هو تقرير يرصد صورة وحضور النساء والرجال في الأخبار في تونس، أنجز في إطار المشروع العالمي لرصد الإعلام. انطلق هذا المشروع منذ خمسة عشر عاما ببادرة من الاتحاد العالمي للاتصال المسيحي عندما بدأت عملية رصد وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة في أكثر من 70 دولة حول العالم وذلك في تاريخ 18 جانفي 1995، وبعد خمس سنوات في 01 فيفري 2000، ثم في 16 فيفري 2005 تلتها في 10 نوفمبر 2009 الرصد الدوري الرابع فالخامس في 25 مارس 2015 لتمثيلية النساء والرجال في الأخبار.

وقد أفضت عملية رصد الإعلام ليوم 25 مارس 2015 إلى أن وسائل الإعلام التونسية تواصل نهج التمييز تجاه المرأة حيث كان حضور الرجل طاغيا في أغلب الوسائل المرصودة بالمقارنة مع المرأة إذ تراجع حضورها بالمقارنة مع نتائج الرصد لسنة 2009 من نسبة 27 بالمائة إلى نسبة 19 بالمائة في وسائل الإعلام التقليدية و 23 بالمائة في الصحف الإلكترونية. وتأتي المرأة كموضوع رئيسي في الأخبار بنسبة إجمالية لا تتجاوز 4 بالمائة مع تواجد أساسي بنسبة 27 بالمائة كموضوع في الأخبار التي تهتم العلوم والصحة.

والتعمق. كما أبرزت تباينا في اهتمام وسائل الإعلام بحقوق دونها عن غيرها، إضافة إلى تباين واضح، في بعض الأحيان لنفس الحق في مختلف المجالات الحقوقية. حيث ركزت الدراسات التي تم تحليلها على طرح سمات حضور المرأة وصورتها في الخطاب الإعلامي والعوامل المؤثرة في تشكيل توجهاته ووظائفه دون التعمق في ذلك أو الاستدلال بمعطيات علمية أو قانونية أو احصائية. كما اقتضت الإشارة إلى حقوق المرأة على الجانب المطلي أو التوعوي دون تدقيق أو تحليل لهذه الحقوق، أو الإشارة إلى محتوى هذه الحقوق.

واقترنت الإشارة إلى حقوق المرأة على الجانب المطلي أو التوعوي دون تدقيق أو تحليل لهذه الحقوق، أو الإشارة إلى محتوى هذه الحقوق. حيث كان هذا التوجه الغالب في الدراسات ما عدا تلك التي ركزت على انتقاد ما ورد في الاتفاقيات الدولية حول حقوق المرأة، أو البعض منها الذي تطرق إلى مسألة العنف ضد المرأة.

وتباين الطرح بخصوص حقوق المرأة من بلد إلى آخر مع اعتماد معالجة هذه الحقوق كموضوع وفقا لخصوصيات البلد والأحداث الآتية فيه. وتبين تحاشي الخوض في بعض الحقوق «الشائكة» أو إبقائها في خانة «المسكوت عنه» وهي الحقوق التي غالبا ما تكون محل جدل اجتماعي وإيديولوجي وديني... كما هو الحال بالنسبة إلى الحق في الجنسية والحق في الإرث.

والمستخدمات موارد ثقافية متنوعة ومختلفة في عملية التأويل، إذ يؤولون مضامين الميديا المتصلة بالمرأة من داخل اطر دينية أو مذهبية أو سياسية أو ثقافية تقليدية أو سياسية. وهذا يؤكد أن التحديث التكنولوجي وإتاحة فرص التفاعل والاتصال وما يرمز فضاء الميديا الاجتماعية من حداثة، لا يؤدي ضرورة إلى تعزيز رغبة التواصل والانفتاح على الآخر، وقد يفسح المجال أمام ممارسة أنواع جديدة من الإساءة للمرأة.

يذكر أن عينة الدراسة تضمنت 10 صفحات لمواقع الميديا العربية التقليدية في موقع الفايسبوك وهي : الجزيرة القطرية والبيان الإماراتية واليوم السابع المصرية والمدينة السعودية وMD1 المغربية وموزاييك اف ام التونسية وقناة الدنيا السورية والجريدة السودانية وMTV اللبنانية.

وأوصت الدراسة بضرورة توظيف الميديا الاجتماعية والإمكانيات التواصلية التي تتيحها من أجل تعزيز الدعوة لقضايا المرأة ومناصرتها من خلال إحداث صفحات تروج لصور متوازنة عن المرأة وعن أدوارها المجتمعية غير النمطية، وتوعية الميديا المهنية بضرورة وضع موثيق أخلاقية خاصة بالميديا الاجتماعية تتضمن مبادئ تتعلق بالتمييز ضد المرأة.

دور الإعلام العربي في تحديد الأجندات الوطنية لحقوق المرأة

هي دراسة تحليلية تناولت 94 إصدارا عربيا في الفترة الفاصلة بين 2005-2014. وهي دراسات وبحوث وتقارير ورسائل جامعية ومقالات علمية تناولت مسألة التعاطي الإعلامي لحقوق المرأة بالبحث والتحليل والرصد.

وقد تباينت الدراسات والمراجع في تناولها الحقوق المختلفة من حيث حجمها والمضامين

مجمل الحقوق المنطوق إليها في وسائل الإعلام
حسب الدراسات العربية



أخرى كان بالإمكان أن يكون للمرأة فيها مكانة متميزة كالمواضيع التي تكون فيها المرأة عادة مستثناة مثل السياسة الداخلية وشؤون الحكم والأحداث العالمية أو التظاهرات والتحركات الشعبية...●

الرجل والمرأة ما يجعل نسبة الفرص المهedورة هامة وشاملة لمواضيع تههم مسائل تقليدية كانت المرأة تحظى فيها بمكانة متميزة من ذلك التربية و العناية بالأطفال، والمسائل المتعلقة بالحياة اليومية مثل النقل والدين أو مواضيع

واحتلت المرأة الصحفية موقعا متقدما بالمقارنة مع الرجل في كافة وسائل الإعلام التقليدية. فبرز توقيعها للمقالات بنسبة 61 بالمائة في الصحافة المكتوبة و كمقدمة أخبار بنسبة 71 بالمائة بالإذاعة. وكان الحضور الأهم للمرأة بالتلفزيون حيث بلغ نسبة 89 بالمائة. في المقابل، لم يترجم هذا الحضور الهام على مستوى تغطية الأخبار حيث تفيد نتائج الرصد أن الصحفيات يتواجدن بنسبة أكبر عند تغطية أخبار الشؤون الاجتماعية والقانونية (55 بالمائة) في حين يتركز تواجد الصحفيين الرجال في الأخبار الاقتصادية (31 بالمائة) وأخبار المشاهير (22 بالمائة).

إن المرأة الصحفية ما تزال غير متفطنة إلى أهمية إدراج منظوري الحقوق والنوع الاجتماعي في معالجتها للأخبار إذ بينت عملية الرصد أن اهتمام المرأة الصحفية يظل ضعيفا عند تغطية المسائل التي تههم الحقوق والنوع الاجتماعي، حيث لم يتجاوز عموما نسبة 3 بالمائة في حين كان المعدل لدى الصحفيين الرجال 14 بالمائة. فللصحفيين الرجال الأسبقية من حيث تناول الريبورتاجات التي تتناول مسائل المساواة سواء من حيث الريبورتاجات التي تتناول موضوع المرأة أو تلك التي تههم مواضيع التنظيم العائلي والمسائل الاقتصادية... في حين يغيب هذا الجانب تماما لدى المرأة الصحفية عند تناول أغلب المواضيع مع إشارة طفيفة لهذا الجانب في المواضيع المتعلقة بالدين.

ورغم ما شهدته مجال الإعلام في تونس بعد الثورة من ثراء وانفتاح ومبادرات تعديلية وكذلك من اتساع هامش حرية التعبير، فإنه وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمرأة، أفادت نتائج الرصد أن الأخبار لم تتحدى الصور النمطية إلا في بعض الحالات في المواضيع المتصلة بأخبار المشاهير أو أخبار العلوم والصحة. كما لم تتم ملاحظة اهتمام خاص بمسألة المساواة بين الجنسين في أغلب القصص المنشورة. ولم تسع أغلب المواضيع إلى تناول مسألة المساواة بين



متى تستفيد المغربيات من نفس مساحات الحرية لدى التونسيات؟

التونسيات يستطعن السفر مع أطفالهن دون إذن الأب

في خطوة كبيرة نحو القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء و حماية أقوى لحقوق المرأة في تونس، أقر البرلمان التونسي بتاريخ 10 نوفمبر المنصرم، قانوناً جديداً يسمح للمرأة بالسفر مع أولادها القاصرين دون الاضطرار للحصول على إذن الأب. نوقش هذا القانون من طرف لجنة الحقوق والحريات في وقت سابق، ثم عرض للمصادقة عليه في الجلسة العامة في أكتوبر وأقرته بموافقة 143 من أصل 148 عضواً.

أما في حالة ما إذا اختلف الوالدان ، فلا يسافر الصغير خارج المغرب إلا بحكم قضائي نهائي ..

فبناء على طلب من النيابة العامة أو النائب الشرعي للمحضون وغالباً ما تكون الأم، يمكن لمحكمة الأحوال الشخصية أن تمنع السفر بالمحضون إلى خارج المغرب دون موافقة نائبه الشرعي. وتتولى النيابة العامة تبليغ الجهات المختصة مقرر المنع قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ ذلك.

في حالة رفض الموافقة على السفر بالطفل المحضون خارج المغرب، يمكن التقدم بأمر استعجالي من رئيس المحكمة إلى قاضي المستعجلات الذي يتولى النظر في الطلب لاستصدار إذن بذلك. و يتطلب الاستجابة لهذا الطلب، الإدلاء بالسبب والدواعي للتأكد من الصفة العرضية للسفر، ومن توفر الضمانات و الالتزام بعودة المحضون إلى المغرب..

فقانون الأحوال الشخصية يحاول سد الثغرات ويعطى الحق للقاضي بالسماح للأطفال بالسفر مع والدتهم، في حال حددت الأم مدة غيابها

و بموجب هذا القانون، يمنع منعاً باتاً على السلطات التمييز ضد النساء فيما يتعلق بمغادرة الأراضي التونسية مع الأبناء، حيث أضيف فصل إلى قانون جوازات السفر ينص على أن يخضع سفر القاصر لترخيص أحد الوالدين فقط.. مما يؤشر على أن تونس تتقدم بجرأة و ثبات إلى المساواة بين الجنسين واعترافاً بأن المرأة شريك على قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات التي تخص أطفالهما. أما بالنسبة لبلدنا، فلا تعتبر مدونة الأسرة قانوناً للمرأة وحدها، بل للأسرة ككل، أبا وأما وأطفالا، وتحاول بنودها أن تجمع بين رفع الحيف عن النساء، وحماية حقوق الأطفال، وصيانة كرامة الرجل.. كما أنها عدلت بما يتناسب وروح الشريعة الإسلامية التي أولت اهتماماً كبيراً لأحوال الأسرة وحقوقها وواجباتها. ويبقى الإذن الممنوح للمرأة من طرف زوجها للسفر بأولادها هو من القضايا المهمة التي باتت تشغل بال الناس نظراً لتطور المجتمع إلا أن النساء المطلقات هن الأكثر معاناة. و في هذا الصدد يفيدنا الأستاذ جلال الطاهر وهو محامي بهيئة الدار البيضاء بخصوص مسألة سفر الأطفال أنه يمكنهم ذلك بعد موافقة الطرفين كما يمكن للأم السفر بأطفالها بموافقة الأب الذي يعطيه القانون سلطة الإذن لأنه الولي و لأنه المنفق ، و يلزمهما إمضاء التزام يوضح اتفاقهما،

وهاته السيدات المطلقات هن بعض من مئات السيدات المنفصلات عن أزواجهن، اللاتي يواجهن مشكلة تعنت الطليق الذي يتسلط بحق الولاية والوصاية على الأطفال، حتى لو كانوا في حضنة الأم. واللاتي قد يفشلن في استصدار وثيقة عدم منع سفر الأبناء دون موافقة الطليق فيعانين بالتالي من تعطل مصالحهن و عدم قدرتهن العيش وفق طموحاتهن و إيجاد أنفسهن في أحيان كثيرة رهينات لا لشيء إلا لأنهن يحضن أطفالهن مما يدفع المنظمات النسوية والمنظمات المهتمة بحقوق الأطفال إلى الدعوة للالتفات إلى مصلحة الطفل الفضلى، وعدم إعطاء الآباء سلطة كاملة على الطفل، قد «يساء» استخدامها، والمطالبة على تغيير القوانين و سن نصوص قانونية لضمان ذلك ●

عن جريدة الاتحاد الاشتراكي - المغرب

خارج البلاد وأسباب سفرها، و في ذلك حماية للأطفال من مغبة عدم العودة إلى الوطن و حرمان الأب من حقه في رؤية ابنائه كما يحدث كثيرا نتيجة الزواج المختلط.

وحتى نستوفي الموضوع جوانبه، ومن مدينة الدار البيضاء و بالضبط من محكمة الأسرة التقينا نسوة مطلقات اجتمعن لذات السبب الذي دفعهن للقدوم للمحكمة، ويتمثل بطلب الحصول على الإذن قصد السفر بأبنائهن خارج المغرب، حيث تحتاج الأم موافقة الطليق على استصدارها، كونه هو الولي على الأبناء.

فالسيدة «أمال» اعتبرت نفسها محظوظة لأنها جاءت إلى المحكمة برفقة طليقها، لاستصدار هذا الإذن حيث وافق على سفر أطفاله المقيمين مع الأم أساسا، لبضعة أسابيع خارج البلاد، مرفقين بالتزام أمضاه الأبوان معا موضحين فيه الموافقة على السفر و الأسباب الداعية إليه ثم التزام الأم بإعادة الأبناء فور انتهاء المدة المحددة في شهر.. أما السيدة « مارية» فقد حضرت إلى المحكمة للسؤال عن إمكانية استصدار الإذن دون حاجة لموافقة الأب، الذي يرفض ذلك، رغم أن سفرها خارج المغرب سيكون لغاية علاج ابنها من مرض في الصمامات القلبية استحال له العلاج في الوطن.

وتحكي هذه السيدة بغصة كيف أن طليقها يرفض سفرها بابنها فقط للتضييق وتعصيب الظروف عليها فهي لا تبغي غير إنقاذ حياة الطفل و تمتيعه بحظوظ أوفر للعلاج. وقد علمت أنه إذا كان السفر بالمحزون خارج المملكة لغاية مشروعة ولم يوافق الأب على سفره، فللقاضي أن يأذن للحاضن بالسفر بالمحزون بعد أن يتحقق من تأمين مصلحته وتبيان مدة الزيارة وأخذ الضمانات الكافية لعودته بعد انتهاء الزيارة لذلك .. لذلك قدمت طلبا استعجاليا لاستخلاص الإذن وإنقاذ حياة الطفل..

أما السيدة «رشيدة» فلا تستطيع السفر دون بناتها و لكنها تواجه تعنت الطليق.. فاضطرارها السفر إلى إيطاليا كل فترة لتجديد إقامتها يلزمها السفر بهما إذ لا عائلة لها بالمغرب لاستئمانها عليهن، فأهلها يقيمون في تلك الدولة الأوروبية، وهي تضطر للسفر و يتعذر عليها ذلك أمام رفض الأب الإذن لها اصطحاب بناته القاصرات .. وتقول أنها لجأت إلى المحكمة للحصول على هذا الإذن بعد أن لم تستطع من قبل الاستفادة منه.



لكن في المقابل تنشط منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان لإزالة هذا التناقض بالاشتغال على مجمل مكونات البيئة المجتمعية والسياسية والإرث القانوني السائد حتى تتوافق الممارسة مع الالتزام. ويمكن القول إن هذا الحد من النشاط المضاد يشكل العتبة التي تقف عندها عملية حقوق الانسان في إطار تمدها الكوني والذي أخذت حلقاته تتوسع حتى وصلتنا في العالم العربي، وقبلت بها بعض حكوماتنا في إطار توازن القوى الدولية وضغوط القوى الحية داخل مجتمعاتنا وقبلتها حكومات أخرى عن قناعة في التوجه السياسي.

هذا هو الفضاء العام الذي يسبح فيه حق المرأة في الانتخابات والترشح في العالم العربي وهو حق دولي يستند على مبدأ المساواة بين الجنسين ويدخل في هذه الكيفية في العهد الدولي لحقوق السياسية والمدنية، وفي الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (7د-) المؤرخ في 20 ديسمبر 1952 م وكان تاريخ انفاذها في 7 يوليو 1945م وفقا لأحكام المادة 6 من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. وتقول المادة 1 من الاتفاقية المشار إليها «للساء حق التصويت في جميع الانتخابات بشروط تساوي بينهن والرجال». وتضيف المادة 2 من نفس الاتفاقية « للساء الأهلية في أن ينتخب لجميع الهيئات بالاقتراع العام المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تتساوى بينهن وبين الرجال دون أي تمييز». وتؤكد المادة 3 من نفس الاتفاقية «للساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تتساوى بينهن وبين الرجال دون تمييز». وحول الطبيعة الإلزامية لهذه الاتفاقية، تشير المادة الرابعة منها الفقرة 1 إلى أنه «يفتح باب توقيع هذه الاتفاقية بالنيابة عن أي عضو في

بالكوتا... النساء العربيات في السلطة التشريعية

امال باجكر ثاب - قرشي عوض - السودان

تتعامل الأنظمة العربية مع حقوق الإنسان وفق المعايير الواردة في المواثيق الدولية بطريقة تفرغها من محتواها وذلك عن طريق حيل وممارسات يديها فقهاء القانون في العالم العربي، مثل أن ترد التزام الدولة بتلك الحقوق في الديباجة أو في الموجهات العامة للدستور لا في مواد بعينها في الدستور. لكن مع تنامي الضغوط العالمية والمحلية أخذت مبادئ حقوق الإنسان والالتزامات التي تتعهد بها الدولة المعنية تأخذ وضعاً متقدماً في الدساتير العربية فاتفتت الذهنية الفقهية القانونية عن حيلة جديدة لافراغ تلك الحقوق من محتواها بعد أن أصبحت في صلب الدساتير، وهي التمدد في تفسير صيغة أن الحقوق وكل مواد الدستور ينظمها القانون والوصول بها الى درجة جعلها مقيدة بالقانون مما يخلق تناقضا هيكليا يجعل الدستور تابعا للقانون. ولذلك قل ما تجد دستورا في العالم العربي لا يهتدى ويسترشد وأحيانا يلتزم بحقوق الإنسان وفق المعاني الواردة في المواثيق الدولية. فكل الدول العربية موقعة على معظم الاتفاقيات الدولية، لكن قلما نجد ممارسة قانونية في العالم العربي تلتزم بتلك التعهدات التي تسلبها القوانين بحجة تنظيمها كما لم تستوعبها الثقافة السياسية السائدة ولا يسندها النظام الاجتماعي والمنظومة القيمية صاحبة الصوت الأعلى في المجتمعات العربية.



ثم انخفض مجددا في انتخابات 1976م إلى 6 مقاعد. ولم يشهد البرلمان المصري طفرة حقيقية في تمثيل المرأة إلا بعد إقرار نظام الكوتا في العام 1979م لأن ما حصلت عليه المرأة المصرية عبر هذا النظام يفوق كل ما حصلت عليه طوال تاريخ مشاركتها في الحياة النيابية منذ العام 1957م لترتبط أعلى معدلات مشاركة المرأة في الانتخابات لمجلس الشعب المصري (البرلمان) بمجلسي 1979م و1984م حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة فيها 8.9% و7.8% على التوالي. وباستثناء هذين المجلسين، كانت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان محدودة جدا ولعل ما ساعد المرأة المصرية إلى جانب نظام الكوتا هو إلغاء نظام الانتخاب الفردي وإحلال نظام الانتخابات بالقائمة النسبية. لكن الجمع بين النظامين الانتخابيين شكّل انتكاسة لتمثيل المرأة التي كانت تفوز في نظام الانتخاب بالقائمة النسبية، حيث تراجع عدد النساء اللاتي وصلن البرلمان في العام 1987م إلى 19 امرأة وهو عدد ظل في تناقص حتى وصل إلى 10 مقاعد للنساء في العام 1990م و9 مقاعد للنساء في العام 1995م و5 بالانتخاب و4 بالتعيين، إلا أنه عاد وقفز العدد إلى 11 عام 2000م و7 بالانتخاب و4 بالتعيين ولكن العدد ارتفع إلى 13 مقعد نسائي لأن امرأتان فازتا بمقعدين في الدوائر التي خلت خلال الفصل التشريعي. إلا أن عدد مقاعد النساء تراجع إلى 9 في العام 2005م حيث فازت 4 سيدات وتم تعيين 5 في الوقت الذي كان فيه عدد المترشحات 131 سيدة بنسبة 2.5% من إجمالي عدد المترشحين وهي نسبة لا تتوافق إطلاقا مع نسبة عدد

عاما من أجل هذا الحق في العام 2005م بعد موافقة برلمان الكويت (مجلس الأمة) على منح المرأة الكويتية حق الترشح والانتخاب وذلك بعد تعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات. أما في الأردن، فقد أقر المشرع حق المرأة في الانتخاب والترشح في المجالس البلدية النيابية أيضا بتعديل قانون الانتخابات في العام 2008م وإقراره بحق مشاركة المرأة في الانتخابات نأخبة ومرشحة. ولم تكتف البلدان العربية بمنح الحقوق السياسية للمرأة بنصوص الدستور أو بإقرار قوانين الانتخابات لضمان حقوق النساء في الانتخابات، بل اتخذت أغلب الدول العربية نظام الكوتا الانتخابي كنظام يسهم في زيادة نسبة مشاركة النساء في المجالس التشريعية والمحلية المنتخبة. ولكن هل يتماشى واقع مشاركة المرأة العربية في الانتخابات بما نصت عليه الدساتير وأقرته قوانين الانتخابات ونظام الكوتا الذي عمل به لإنصاف مشاركة النساء؟

فلنأخذ مصر كمثال اعتبارا لعراقة وعمق تجربتها في مشاركة نساؤها في الانتخابات، وكنموذج للدول التي نص دستورها صراحة على المشاركة السياسية للمرأة ومنح نساؤها حق الترشح والانتخاب منذ وقت مبكر في المنطقة العربية، مدعومة بوجود الإرادة السياسية الجادة لتفعيل مشاركة المرأة في المجال السياسي وبتوفر المناخ المساند لخوض المرأة للانتخابات، بالإضافة للمحاولات المبدولة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والنسائي كما يقول الماضي والحاضر. إلا أن نسبة مشاركة المرأة المصرية في الحياة النيابية لم ترتق لمستوى تاريخ تمتعها بهذا الحق ونيلها شرف أول امرأة عربية تحظى بالتمثيل النيابي بسيدتين في برلمان 1957م وارتفع العدد إلى 8 سيدات في العام 1962م. إلا أنه انخفض لـ 6 سيدات في برلمان 1968م وعاود الصعود إلى 8 مقاعد نسائية في العام 1969م

الأمم المتحدة وكذلك بالنيابة عن أية دولة أخرى وجهت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوة في هذا الشأن». وتشير الفقرة 2 من المادة 4 «تخضع هذه الاتفاقية للتصديق وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة». كما أن المادة 8 تعطي الدول حق الانسحاب من الاتفاقية بعد مدة معينة من التوقيع، ولم نعرف أية دولة عربية انسحبت مما يعني أن جميع الدول العربية موافقة على الحقوق الواردة أعلاها وبما يشمل تعديل تشريعاتها الوطنية للإيفاء بها ووفق إرادتها بحكم أنها لم تمارس الحق الذي تمنحه المادة 8 من الاتفاقية وهو الانسحاب. إذن هل جاءت الممارسة الفعلية متطابقة مع هذا التعهد من حيث استجابة الدساتير العربية والقوانين المنظمة لها والإرادة السياسية التي تعمل على إنفاذها؟

عند قراءتنا لبعض دساتير الدول العربية والتي شكلت مرجعية استندت عليها المرأة العربية في التمتع بحقوقها السياسية والمشاركة في جميع الانتخابات في بلدانها، نجد تونس ومصر والسودان وليبيا والجزائر والمغرب قد نصت دساتيرها صراحة ووضوحا على حق المشاركة السياسية للمرأة، وذلك نابع من مبدأ المساواة وأن كل الناس أو المواطنين سواسية أمام القانون وهم متساوون أمام القانون كما هم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة. من جانب آخر خلت دساتير كل من قطر والكويت وسوريا ولبنان من هذا الحق. إلا أن الضغوط الدولية التي مورست تجاه حكومات تلك الدول وضغوط النساء أنفسهن والمطالبة الدائمة بهذا الحق، قد أخضعت الحكومات العربية التي لم تنص صراحة في دساتيرها على منح هذا الحق، وذلك من خلال قانون الانتخابات أو تعديله. فالمادة 4 من قانون الانتخابات السوري، أعطى المرأة حق الترشح والانتخاب. وتمتعت المرأة الكويتية وبعد مسيرة نضال استمرت سبعة عشر



ممثلة في الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية في انتخابات 2010م وذلك بترشح سيدة واحدة خاضت التجربة الانتخابية على أعلى مستوياتها، ورغم معرفة النتيجة مسبقاً إلا أنه يعتبر ترشحاً فتح باب الدخول للفضاء الرئاسي الذي هو حكر على الرجال دون النساء.

ونحن نتحدث عن واقع مشاركة المرأة العربية في الانتخابات، فمن الضروري أن نقدم نماذج لبعض الدول التي لم تضمن حق المشاركة السياسية للمرأة في دساتيرها. يشير الدكتور موفق أبو حمد في البحث الذي أعده عن الواقع السياسي للمرأة الأردنية أن المرأة الأردنية لم تشارك كمرشحة وناخبة إلا في الانتخابات البلدية في العام 1989م بالرغم من إقرار حق المرأة في قانون الانتخابات منذ العام 1982 وذلك بسبب الأوضاع السياسية في البلاد آنذاك. فقد ترشحت عشرون امرأة فازت واحدة فقط منهن وبعد تعديل قانون الانتخابات الأردني في العام 2001م، وتخصيص كوتا للمرأة (6 مقاعد) ارتفعت نسبة المشاركة النسائية إلى 5.5% من أعضاء مجلس البرلمان البالغ عددهم 110 نائباً وتتواصل النسبة في الارتفاع إلى 22.4% . وفي العام 2010م تم رفع كوتا النساء من 6 مقاعد إلى 12 مقعداً من أصل 120 مقعداً بنسبة 10.8% وفي الانتخابات النيابية لعام 2013م رفعت الكوتا النسائية مجدداً إلى 15 مقعداً بالإضافة إلى المقاعد التي تحصلت عليها المرأة في الدوائر الانتخابية والمحلية 150 ليكون عدد السيدات في المجلس النيابي السابع عشر 18 سيدة من أصل 150 و3 منهن فزن بالتنافس الحر. ورغم هذا التزايد المستمر لمشاركة المرأة في مجلس النواب، إلا أنه لا يتناسب وعددها وقدراتها على حسب تحليل الباحث. ويكاد واقع دول مجلس الخليج هو الحلقة الأكثر ضعفاً من حيث مشاركة النساء في الانتخابات

العدد في ثباته حتى العام 1980م وتراجع إلى 13 عضوة في العام 1983م.

ولكن عقب انتفاضة أبريل 1985م، لم يعمل الدستور الانتقالي بنظام الكوتا لتراجع نسبة مشاركة المرأة التي ترشحت من خلال نظام دوائر الخريجين التي أعيد العمل به من جديد لتحظى النساء بمقعدين فقط من عدد المقاعد التي خصصت للخريجين وعددها 28 مقعداً رغم الإقبال على التصويت وارتفاع نسبة الناخبات التي فاقت الرجال في بعض الدوائر. أما في العام 1992م خلال عهد ثورة الإنقاذ الوطني، نالت المرأة 28 مقعداً في البرلمان بالتعيين بقرار جمهوري. وفي برلمان 1996م بلغ عدد النساء 23 عضوة وارتفع عددهن إلى 32 عضوة في العام 1999م بالانتخابات التي جرت في ظل نظام الحزب الواحد. وفي ظل هذا المجلس برزت السيدة خديجة كراة كرائدة للمجلس وكان لها إسهام كبير في أعمال لجنة المرأة باتحاد البرلمان الدولي.

وفي الانتخابات التي جرت في العام 2010م، خصصت للمرأة في النظام الانتخابي الجديد نسبة 25% من المقاعد على مستوى البرلمان القومي والمجالس التشريعية الولائية بعد أن كن يمثلن نسبة 16% لتشغل بذلك النساء 112 مقعداً من أصل 450 مقعداً في البرلمان القومي و21 مقعداً في أي مجلس تشريعي ولائي من أصل 84 مقعداً.

ويتميز واقع المشاركة السياسية للمرأة السودانية بوجود طفرة إيجابية إن جاز التعبير

النساء التي تبلغ حوالي 50% من عدد السكان في جمهورية مصر العربية.

والسودان كنموذج آخر للدول التي نص دستورها صراحة على الحقوق السياسية المتساوية للمرأة والتي مارست حق الترشح والانتخاب أول مرة في العام 1965م حين استطاعت امرأة واحدة فقط أن تمثل النساء في البرلمان الذي كان يسمى الجمعية التأسيسية وذلك عبر دوائر الخريجين التي ابتدعت حتى تتيح الفرصة للمتعلمين ومن ضمنهم النساء. وكان هذا التمثيل الهزيل للمرأة في ذلك التاريخ يعد مكسباً للمرأة خاصة في المدن التي رحبت به، أما في الريف، فقد تمت مقاومته بشدة وتم منع النساء من التصويت واعتبر بدعة مجافية للعادات والتقاليد. وبمجيئ عام 1968م، تم إلغاء نظام دوائر الخريجين الذي كان منفذاً لتمثيل المرأة في البرلمان لتنحصر مشاركة النساء في عملية التصويت بعد أن فشلت الأحزاب في ترشيح النساء في الدوائر الجغرافية حيث المجتمع التقليدي والثقافة الذكورية التي تمنع تماماً في خروج المرأة من السياج المضروب حولها، حتى جاء العام 1969م والحكم الشمولي المايوي الذي تبني فلسفة تحالف قوى الشعب العاملة التي خلقت مجالاً للنظام النسبي، كما تم اختيار نظام الكوتا في مشاركة المرأة في مجلس الشعب والمجالس البلدية بالإضافة إلى حصة رئيس الجمهورية وهي نسبة 10% لخلق الموازنات المطلوبة لكفالة تمثيل الأقليات والمجموعات المهمشة ومنها النساء، ليرتفع عدد النساء البرلمانيات في المجالس المختلفة. ففي العام 1972م كان عددهن 14 عضوة وفي العام 1974 ارتفع العدد إلى 20 عضوة وظل هذا

النساء على خوض معارك انتخابية يسيطر عليها الذكور على مر التاريخ الانتخابي ليس على المستوى العربي فقط بل على المستوى العالمي. كما أن نظام الكوتا نفسه كإطار قانوني لتدعيم فرص المرأة للمشاركة السياسية غير منصف لأنه لا يتوازن مع عددية النساء اللاتي يمثلن نسبة تقارب الـ 50 % من عدد السكان كما لا تتناسب إطلاقاً مع دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. كما يلعب الإعلام دوراً سلبياً فيما يتعلق بواقع المشاركة السياسية للنساء بعدم مساندته لهن في حملاتهن الانتخابية وتغطية برامجهن وعدم منحهن الفرص الكافية والمتساوية التي تبرزهن وتبرز قدراتهن السياسية.



و حتى لا يكون تمثيل النساء في البرلمان والمجالس المحلية تمثيلاً شرفياً، ولتجسير الفجوة النوعية بين النساء والرجال في مجال المشاركة السياسية لابد من المضي بقوة في الخطوات الجادة التي ازدادت في ما بعد مرحلة الثورات العربية في العمل لضمان إدماج النوع الاجتماعي في كافة سياسات الدولة بدءاً من إقرار دستور يضمن مساواة عادلة بين الرجال والنساء ومناقشة السياسات بالمؤسسات التشريعية التي تعمل على بلورة قوانين الانتخابات وقوانين ممارسة الحقوق السياسية لتأثيرها المباشر على المساحة المتاحة للنساء كمواطنات متساويات في الحقوق مع الرجال.

وأخيراً على النساء العربيات أن يعملن بالمثل الذي يقول «ما حك جلدك مثل ظفرك» وذلك بمواصلة العمل على انتزاع حقوقهن الدستورية والانسانية فالحقوق تنزع قبل أن تعطى، وأن يؤمن بأهمية مشاركتهن في العملية الانتخابية على مختلف مستوياتها وخوضها بهدف تأكيد قدرتهن بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية في المجتمع ●

فلم تكن بأفضل حال من شقيقتها الخليجيات، فقد شاركت ولأول مرة في الانتخابات البلدية والنيابية ترشحاً وانتخاباً في العام 2002م، حيث ترشحت 31 امرأة للانتخابات البلدية وثمانية نساء للانتخابات النيابية ولم تتمكن أي منهن من الفوز. أما في انتخابات عام 2006م فقد ترشحت 5 نساء للانتخابات البلدية و16 امرأة للانتخابات النيابية. وقد تحقق الفوز للكرسي النيابي بالتزكية لامرأة واحدة وتم تعيين 6 نساء لعضوية مجلس الشورى في العام 2002م و9 أخريات لعضوية العام 2006م.

بعد مطالعتنا لهذه النماذج لواقع مشاركة المرأة العربية في الانتخابات يمكننا الإقرار بوجود ضعف واضح للحضور النسائي على مستوى البرلمان وشبه غياب على مستوى المجالس المحلية رغم نظام الكوتا الذي اتخذته معظم الدول العربية لرفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة. ويعود هذا الضعف لنوعية الإرادة السياسية والانتخابية في كل البلدان العربية التي كانت وما زالت ذكورية العقلية وتقليدية القوانين والليات القادرة على الحد من قدرة

عامة، فالمرأة الكويتية التي سعدت إلى قطر المشاركة السياسية بعد معارك استمرت سنوات مع الرافضين والمتشدد من الاسلامين حيث شاركت في انتخابات 2006م كناخبة ومرشحة، فحاضتها 32 مترشحة من مجموع 402 مترشحة لكن لم يحالف النجاح أي من المترشحات ولم تحظ إلا بأربعة مقاعد ولأول مرة في برلمان عام 2009م بنسبة 8 % وذلك عن طريق الاقتراع وتناقصت إلى 6 % في العام 2012م واستمرت في التناقص لتصل إلى نسبة 4 % فقط في العام 2013م الأمر الذي يشير إلى عدم القناعة بإمكانات المرأة في المشاركة في الحياة السياسية .

وفي قطر، فقد أعطى نظام انتخابات المجلس البلدي المركزي في العام 1998م الحق في الترشح والانتخاب للمرأة حيث شاركت في أول انتخابات بلدية بنسبة 45 % بينما ترشحت 6 نساء ولم تفز أي منهن وكررت المرأة القطرية التجربة مرة أخرى في انتخابات عام 2006 م وتمكنت امرأة واحدة فقط من الفوز بعضوية المجلس البلدي. أما مشاركة المرأة البحرينية،

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة 1995 - 2015 وما بعد



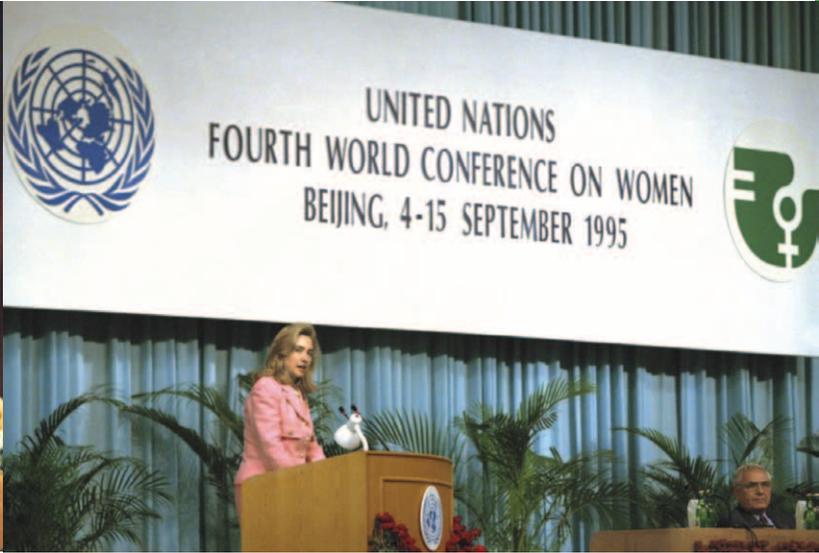
اعتدال مجبري - مؤتمر

ولم تنشأ المؤتمرات الدولية بمعزل عن سياقات تنموية واقتصادية وحقوقية ومؤسسية. ولم يكن تنظيمها اعتباطيا. فالتغيرات التي عرفتتها السياسات الموجهة للمرأة، وخاصة القراءات النقدية التي رافقتها أدت إلى المرور من مقررات مؤتمر إلى آخر في محاولة لتحقيق الترابط من ناحية والشمولية من ناحية أخرى. ورافقت المؤتمرات وسيرة العمل على تقييمها والنظر في التقدم في إنجازها مقاربات عديدة لعل أهمها في ارتباط بحقوق المرأة وإدماجها في التنمية المستدامة.

خلال الفترة 1975 إلى 1985، تشكل عقد المرأة الأول، إذ عقد بالمكسيك مؤتمر الأمم المتحدة سنة 1975 ليعطي أول دفعة كبيرة في اتجاه تطوير سياسات التنمية تجاه المرأة. وشاعت آنذاك تباعا مقاربات «المرأة في التنمية» ثم «المرأة والتنمية»، ف«النوع الاجتماعي والتنمية».

وفي سنة 1995 وتحديدا في سبتمبر /أيلول 1995، اجتمعت 189 دولة في بيجينغ واعتمدت بالإجماع إعلان ومنهاج عمل بيجينغ. حدد منهاج العمل 12 مجالا من مجالات الاهتمام الحاسمة، أي تلك التي تستوجب من الحكومات الاهتمام بها تشريعا ومؤسسيا وبرامج وأوضاع وهي : المرأة والفقير، تعليم وتدريب المرأة، المرأة والصحة، العنف ضد المرأة، المرأة والنزاع المسلح، المرأة والاقتصاد، المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار، الآليات

مع حلول سنة 2015، بلغت المؤتمرات الدولية خاتمة فترتها الزمنية التي حددتها الدول لأنفسها حتى تحقق أهدافها وتجسّم غاياتها. ونقف بذلك اليوم على أبواب محطات دولية وإقليمية ووطنية تقييمية في فترة مفصلية بالنسبة إلى بلداننا العربية خاصة، استعدادا إلى ما بعد بلوغنا الفترة الزمنية لإنجاز ما التزمنا به في إطار المؤتمرات الدولية ومن ضمنها مؤتمر بيجينغ+20.



مؤتمرات لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجينغ وتقديم الإنجاز على مختلف المستويات. وجاء إعلان بيجينغ + 10 مشدداً على «أن التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجينغ يعد أمراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً ومنها الحقوق الواردة في إعلان الألفية». وكذلك، يرتبط رفع تحفظات الدول على اتفاقية السيداو ومنهاج العمل ويكملها ويصب في تحقيق نفس الأهداف .

بيجينغ +20

بغرض تقييم التقدم المحرز وطنياً ودولياً، عقدت لجنة وضع المرأة من 9 إلى 20 مارس 2015 في مقر الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً، نظر خلاله ممثلو الحكومات والمجتمع المدني في التحديات الأمنية التي تحول دون التنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجينغ. ونظرت اللجنة في الفرص المتاحة لتعزيز المساواة وتمكين المرأة لما بعد 2015. وتستند اللجنة في ذلك إلى التقارير الوطنية والإقليمية والدولية المقدمة للغرض.

وقد عقدت لجنة وضع المرأة وهي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي الهيئة الرئيسية لصياغة السياسات العالمية في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، دورتها الثامنة والخمسين لعام 2014 بهدف الوقوف على التحديات والإنجازات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للمرأة والفتيات. كما هدفت الدورة إلى معالجة مواضيع وصول الفتيات والنساء إلى التعليم ومشاركتهن فيه وفي التدريب والعلوم والتكنولوجيا. تقديم التقارير الوطنية والإقليمية

بغرض إعداد التقارير الوطنية والإقليمية، تقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمذكرة توجيهية لإعداد الاستعراضات الوطنية لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجينغ طبقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الذي أهاب بجميع الدول تقديم عروض وطنية شاملة لما أحرز من تقدم وما برز من تحديات. وقد تضمنت وثيقة الإعداد لمؤتمر بيجينغ + 20 بنوداً عديدة تفصيلية إلى جانب أخرى تتضمن مرجعية وفلسفة إعداد التقارير. ويقوم كل بلد بإعداد تقريره الوطني وينبثق عن التقارير الوطنية، تقارير موحدة حسب كل منطقة.

المؤسسية للنهوض بالمرأة، الحقوق الانسانية للمرأة، المرأة والإعلام، المرأة والبيئة، الطفلة.

وشكل إعلان ومنهاج عمل بيجينغ آنذاك تنويجا لتحركات ومسارات الضغط والمناصرة التي انطلقت منذ السبعينات لتتواصل إلى حدود التسعينات وبعدها.

ولئن أكد إعلان ومنهاج عمل بيجينغ مبادئ حقوق المرأة الإنسانية المنصوص عليها في الصكوك الانسانية السابقة مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، استراتيجيات نيروبي للنهوض بأوضاع المرأة (1985) وبرنامج عمل فيينا (1993) ومؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية (1994)، إلا أنه عززها بضرورة تعزيز حماية النساء وضمان تمتعهن بجميع فئاتهن، ومختلف دورات حياتهن. كما أنه كرس الحقوق الإنسانية للمرأة ونص صراحة على الحريات الأساسية بصفة شمولية، وعزز مفهوم الحقوق الجنسية كمبدأ دولي من مبادئ حقوق الإنسان.

ولم تكن قضايا المرأة بمعزل عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بالدول أو بمؤتمرات الأمم المتحدة الموجهة إلى الدول بالأساس. لذلك، شكلت قضايا المرأة وحقوقها وأوضاعها وسبل التقدم بها باعتبارها فئة مفصلة في تقدم الشعوب أو تراجعها، فصولاً من برامج عمل تلك المؤتمرات. وتم في إطار قمة الألفية الذي انعقد في سبتمبر/أيلول 2000، دمج قضايا المساواة في أهداف الألفية الثمانية. فجاها هدفان منها مرتبطان بها أشد الارتباط (3 و 5)، وتضمنت 5 أهداف منها جوانب من قضايا المرأة. وفي سنة 2010، قررت الأمم المتحدة إدماج 4 وكالات ومكاتب للأمم المتحدة ضمن هيئة واحدة أطلقت عليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة (أصبحت لاحقاً هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2012) كما تم إنشاء منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع.

وتقام عدة مؤتمرات تنسيقية إقليمية بهدف رصد التقدم في الإنجاز وتطبيق القرارات وتنسيق المواقف الموحدة من المؤتمرات الأممية. كما تتقدم كل دولة بتقرير في تقدم الإنجاز كلما انعقد مؤتمر دولي بغرض المتابعة وفقاً لمذكرة توجيهية لإعداد التقارير الوطنية. ومنذ سنة 1995، انعقدت 3



UNITED NATIONS FOURTH WORLD CONFERENCE ON WOMEN BEIJING, 4-15 SEPTEMBER 1995



وقد أبرزت عديد التقارير الدولية والعربية أنه حتى في الدول التي تكفل دساتيرها المساواة أمام القانون، ثمة قوانين تنطوي على التمييز ضد المرأة. وهو ما أكدته تقرير «المرأة العربية والتشريعات» الذي أصدره مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» سنة 2015 في قراءة مقارنة لمختلف المنظومات القانونية لـ 20 دولة عربية.

ولئن اتخذت إجراءات عديدة لفائدة النساء في العام والمنطقة العربية منذ مؤتمر بيجينغ 1995، إلا أنها لم تكن كافية ولا هي فارقة في تحقيق تغيير أوضاع النساء العربيات ومعيشتهم. وحيث تتزامن بيجينغ +20 مع ما تعيشه المنطقة من حروب وصراعات وتغييرات سياسية وأزمات اجتماعية واقتصادية، فإن التحديات أصبحت مضاعفة لتحقيق تقدم في الأجال بالنسبة إلى كل من مؤتمر بيجينغ + 20 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20 وأهداف الألفية + 15 خاصة لجهة ما حددته هذه الأخيرة من مؤشرات إنجاز دقيقة وقابلة للقياس. ولاحظت مكونات المجتمع المدني في العام العربي والتي تعهد إليها مهمة إنجاز تقارير موازية للحكومات، أو ما اصطلح على تسميته بتقارير الظل، تواصل التمييز ضد المرأة وازدياد حدته في بعض البلدان والمناطق كما لوحظ تمييز صارخ لجهة إمكانية الحصول بصفة متساوية مع الرجل على الفرص والموارد وحتى الحقوق الأساسية نضا وتطبيقا.

ولا زالت الإحصاءات، رغم كل الجهود المبذولة، تطلعننا بمؤشرات أبعد ما تكون عن التقدم المحرز حتى في المناطق المشابهة للبلدان العربية كمنطقة إفريقيا الشمالية. ومن ضمن هذه المؤشرات : تشكل النساء أغلبية من يعيشون تحت خط الفقر، لازال التسرب المدرسي والأمية يشكلان قدر الفتيات أكثر من الفتيان، لازالت

وبعد تقديم التقارير الوطنية، تتعاون هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة لتقديم تقارير إقليمية، بالتعاون مع مؤسسات أخرى معنية. وهذا ما قامت به الهيئة على المستوى العربي بالتعاون مع الإسكوا وجامعة الدول العربية . فقد تمّ إعداد التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجينغ بعد عشرين عاما من خلال 21 تقريرا وطنيا (ماعد الصومال). تم تقديمه خلال اجتماع المؤتمر العربي رفيع المستوى حول « التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيجين بعد عشرين عاما » القاهرة 2 و3 فيفري 2015، وتم تشريك مكونات من المجتمع المدني فيه.

التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجينغ بعد عشرين عاما

تضمن التقرير عرضا للإنجازات والتحديات وفق كل نقطة من النقاط الحاسمة لمنهاج عمل بيجينغ واستخراج الأولويات الناشئة في مكافحة التمييز لما بعد 2015 وهي : الإطار الرسمي والآليات المؤسسية، التمكين الاقتصادي والاجتماعي، حماية النساء من الممارسات العنيفة، التمكين المعرفي والثقافي والإعلامي. وتم تفصيل كل نقطة ذات أولوية لجهة التوصيات التي تستوجب التفعيل في خصوص كل نقطة.

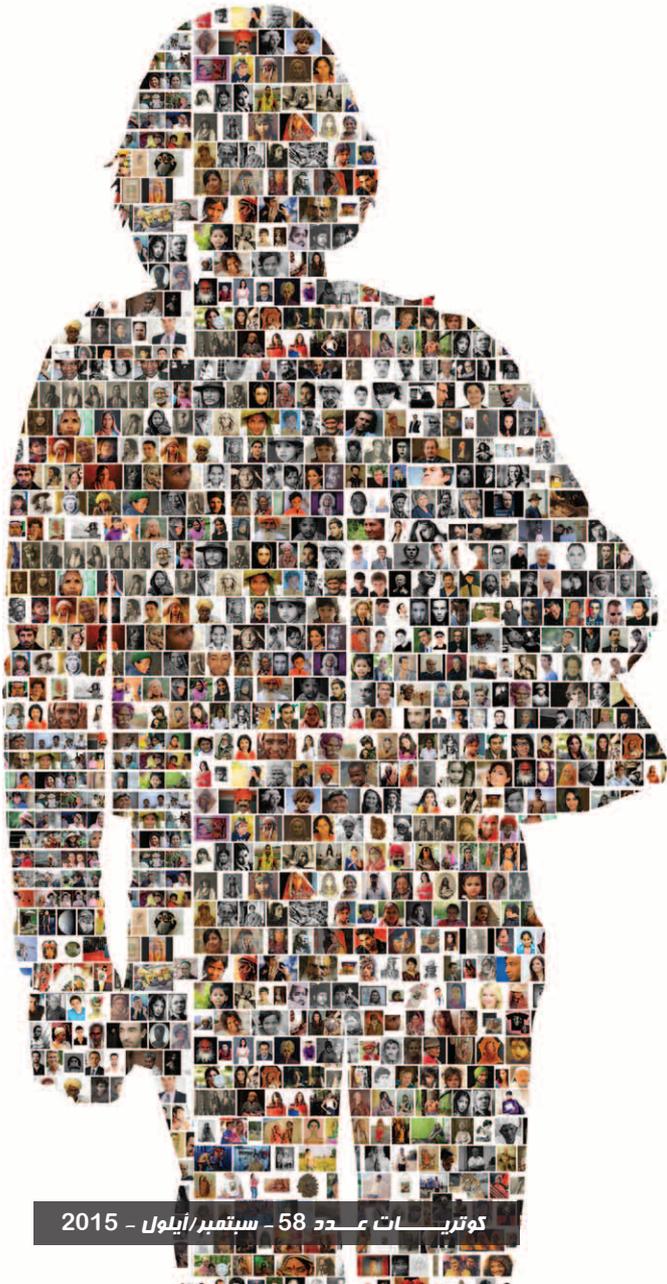
هذا وقد لاحظ التقرير مرة أخرى غياب المعطيات والإحصاءات في مجالات عديدة تخص المرأة أو عدم تحيينها من سنة إلى أخرى وغياب الاستراتيجيات الإحصائية في معظم الدول العربية رغم قيام بعضها بإرساء هياكل إحصائية للغرض أو اعتماد دراسات ومسوحات لكنها تبقى غير كافية. وقد اعتمد عدد من الدول العربية على إحصاءات التقارير الوطنية حول الأهداف الإنمائية للألفية.



مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة لا ترتقي إلى مستويات العدالة والمساواة. هذا ولا زالت وفيات الأمهات تسجل ارتفاعا خاصة في البلدان الأكثر فقرا وتفاوتا بالغ الأهمية من بلد إلى آخر داخل المنطقة العربية (15 حالة لكل 100 ألف ولادة حيّة بالنسبة لدول الخليج و676 لكل 100 ألف ولادة حيّة بالنسبة إلى الدول العربية الأقل نمواً).

وتمثل هذه النقطة الأخيرة واحدة من أبرز تجليات إخفاقات الدول في تأمين الحقوق الأساسية للمرأة، خاصة وأن نسبة كبيرة من حالات وفيات الأمهات كان يمكن تلافيها لو توفرت الإرادة السياسية والاستراتيجيات والخطط الوطنية للتوقي منها. أضف إلى ذلك، أشكال العنف التي تعاني منها النساء في كافة بلدان المنطقة والتي تبلغ أوجها في بلدان الصراعات والحروب. وفي الجداول اللاحقة والمستقاة من التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجينغ بعد عشرين عاما وصفا إحصائيا لمجالات عديدة ترتبط أشد الارتباط بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان وأهداف الألفية للتنمية .

ولم نستشف من التقرير العربي الموحد جهودا كبيرة في معالجة ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة رغم تفشي هذه الظاهرة خاصة في السنوات الخمسة الأخيرة التي شهد فيها عدد من البلدان العربية أزمات وحروبا ومظاهر إرهاب مسلح وأزمات اقتصادية ومالية. كما شهدت الفترة حسب التقرير ارتفاع «نسبة الفقر المدقع إلى 7.4 بالمائة سنة 2012 مقابل 5.5 لسنة 1990». ومن المعلوم كما جاء في التقرير ذاته أن «النساء هن الأكثر معاناة من حالات الفقر المدقع بسبب عوامل كثيرة منها البطالة وضعف الضمان الاجتماعي والنزاعات المسلحة»



السعوديات يواجهن اختبار الترشح والتصويت للمرة الأولى

عن موقع الجزيرة نت

تقف المرأة السعودية على أبواب مرحلة جديدة بالنسبة لدورها في الحياة العامة بعد حصولها على الحق بالترشح والتصويت في انتخابات المجالس البلدية لأول مرة في تاريخها، وتتطلع بعض الناشطات إلى إقرار نظام الكوتا في حال أخفقت النساء في حصد مقاعد..

وأرجع القائمون ذلك إلى اقتران العملية مع بدء العام الدراسي الجديد، إضافة إلى حرارة الأجواء التي تعيشها البلاد، متوقعين ارتفاع الإقبال خلال الأيام المقبلة، والتي من المقرر أن تستمر حتى 14 سبتمبر/أيلول 2015. وتمثل هذه الانتخابات -بحسب العديد من الناشطات السعوديات اللاتي تحدثن للجزيرة نت- نصرا نوعيا جاء بعد نضال حقوقي استمر لسنوات ليست بالقليلة، على حد وصفهن.

كان اليوم الأول لتسجيل الناخبين السعوديين بقيد انتخابات الدورة الثالثة للمجالس البلدية استثنائيا وتاريخيا بالنسبة للمرأة السعودية بعد حصولها للمرة الأولى في تاريخها على الحق بالتصويت والترشح. ورصدت الجزيرة نت في جولة على عدد من المراكز الانتخابية جنوب ووسط جدة إقبالا ضعيفا من قبل الناخبات، حيث لم يتجاوز التسجيل في بعضها سيدة واحدة فقط.



فيما ترجع الناشطة النسائية فدوى الرهيبي هذا الانتصار إلى الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز الذي أسس لهذه المرحلة المهمة بعد حرمانهن منها في الدورتين الانتخابيتين السابقتين منذ عام 2005.

خيار الكوتا

ربما يمثل نظام «الكوتا» أهم ملامح مشاركة السعوديات في انتخابات البلدية القادمة، حيث طالبت عدد من الشخصيات النسائية بتخصيص مقاعد للمرأة في حال لم تستطع المرشحات الظفر بالمقاعد التي تناسب وضعهن.

وفي سياق متصل، تؤيد الدكتورة بسمة السيوفي -وهي عضوة في مبادرة «بلدي» التي تهدف إلى تمكين المرأة السعودية في الشأن العام- الاتجاه إلى «الكوتا»، وتقول للجزيرة نت «إن صانع القرار مهد لمشاركة المرأة السعودية في انتخابات المجالس البلدية بعد نجاح التجربة في انتخابات مجالس الغرف التجارية والصناعية».

وتؤكد السيوفي أنه مهما كانت مؤشرات النتائج فإنها ستمثل بالنسبة للسعوديات إنجازاً معيارياً في معركة انتزاع واجباتها الحقوقية، وتؤمل أن تكون بداية لترشحها في انتخابات مجلس الشورى.

ويعتبر نظام الكوتا أحد الخيارات المطروحة لتعزيز مشاركة المرأة السعودية في الشأن العام، كما يمكن استخدامه كآلية مرحلية للحد من الإقصاء وعدم التمثيل.

ووفقاً لموقع وزارة الشؤون البلدية والقروية المشرف على انتخابات المجالس البلدية، فإن ثلثي المقاعد تمنح للمرشحين الفائزين في عملية الاقتراع في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، فيما يخضع الثلث المتبقي للتعيين.

وبعيداً عن جدل الصلاحيات الممنوحة للمجلس البلدي يعتبر مراقبون محليون انتخابات الدورة الحالية بمثابة «بالون اختبار حقيقي» تقاس من خلاله درجة تقبل المجتمع السعودي لمنح المرأة الحق بالتصويت والترشح، حيث يعارض طيف واسع من الإسلاميين المحافظين هذا التوجه الحكومي، لأنه يغير خريطة الحراك الاجتماعي والسياسي محلياً.

ويرى عدد من المراقبين في حديثهم للجزيرة نت أن عملية رفض إشراك المرأة كمرشحة ستتسع من خلال عدة مسارات، أبرزها تدشين المزيد من حملات المقاطعة، إضافة إلى تأييد بعض الدعاة المعروفين للمرشحين الإسلاميين كما حصل في الدورتين السابقتين رغم أن السلطات لجأت إلى مبدأ الصوت الواحد لكل مرشح بدلا من التصويت على القوائم الانتخابية.

وتبقى التساؤلات الرئيسية التي تنصدر المشهد اليوم: ماذا بعد حق التصويت والترشح لانتخابات المجلس البلدي؟ وهل ستكون بوابة عبور للمرأة السعودية للوصول لاستحقاق سياسي أكبر؟ ●

الانتخابات البلدية

نقلة نوعية للرقي بدور المرأة السعودية

المرشحات ينتظرن بداية الحملة الانتخابية للقاء الناخبين ومتحدث باسمهن يتولى التواصل مع الذكور للمرة الأولى

النساء، متحفزات للفوز

الرياض - انطلقت الحملة الانتخابية للنساء السعوديات تمهيدا لانتخابات مجالس بلدية ستكون الأولى التي يُشارك فيها النساء ترشحا واقتراعا، ويؤمل منها ان تمهد الطريق لمنحهن حقوقا اضافية في المملكة.

وتمتد الحملات 12 يوما تمهيدا للانتخابات المقررة في 12 كانون الاول/ديسمبر 2015، علما انه يمنع على المرشحين عرض صورهم. وستتاح للمرشحات لقاء الناخبين، بينما سيتولى المتحدث باسمهن التواصل مع الذكور.

وتقول المرشحة عن دائرة القطيف (شرق) نسيم السادة «اذا اردنا ان نمي بلدنا او نصلحه، علينا ان نضع امرأة في كل مستويات اتخاذ القرار».

وبدأت المملكة بتخفيف بعض القيود في عهد العاهل الراحل عبدالله بن عبدالعزيز الذي اطلق الانتخابات البلدية للمرة الاولى عام 2005، وتعهده قبيل دورة 2011 بان تشارك النساء في دورة هذه السنة.

900 مرشحة و136 ألف ناخبة

وستكون الانتخابات البلدية في 2015 اول عملية اقتراع تشارك فيها النساء في السعودية، على عكس دول خليجية اخرى تتيح لهن ذلك منذ اعوام. وبحسب أرقام اللجنة الانتخابية، قارب عدد المرشحات للانتخابات تسعمئة امرأة من اصل نحو سبعة آلاف مرشح. ويبلغ عدد اعضاء المجلس 284 شخصا، ينتخب ثلثاهم ويعين الثلث الباقي.

وتبدي نسيم السادة ارتياحها لعدد النساء اللواتي تقدمن بترشيحهن، مشيرة في الوقت نفسه الى ان «عددا قليلا» منهن تسجل للمشاركة في الاقتراع.

وتقول المرشحة صافيناز ابوالشامات «لا استطيع التنبؤ بفرصي في النجاح، ولكنني اعلم ما بوسعي لانجح». وتعتزم ابوالشامات البالغة من العمر 33 عاما والمرشحة عن منطقة مكة المكرمة، اجراء حملة انتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تلقى رواجا واسعا في السعودية ويستخدمها الملايين، لا سيما موقع تويتر.

كما ستركز السادة (42 عاما) حملتها على مواقع التواصل الاجتماعي لا سيما «تويتر» و«فيسبوك»، اضافة الى تطبيقات الرسائل المباشرة. وستخصص موقعا الكترونيا وصفحة تعريفية على «ويكيبيديا».

وستعتمد بشكل اقل على المنشورات واللافات التي لا يمكن ايا منها ان تحمل صورتها، علما ان الامر نفسه يطبق على المرشحين الذكور. وفي وقت لاحق من الاسبوع المقبل، ستبدأ بعقد لقاءات في دار البلدية مع الناخبين. ونظرا الى انظمة المملكة التي تطبق الفصل الصارم بين الذكور والاناث، يحق للسادة فقط لقاء الناخبين، على ان يقوم المتحدث باسمها بلقاء الناخبين الذكور غدا لقاءها الناخبين.

وعلى سبيل المثال، يبلغ عدد الناخبين في الدائرة التي ترشحت فيها الفين فقط سجلن اسماءهن، ما يتطلب منها اقتناع الناخبين الذكور البالغ عددهم 48 الفا، للفوز. وعلى رغم اقتناعها انه «من الصعب جدا بالنسبة البنا الفوز والتواصل مع ناخبينا»، تميل السادة الى ابداء ثقتهما بان مرشحة واحدة على الاقل ستفوز.

ويقول دبلوماسي غربي في السعودية «صراحة، اعتقد انها ستكون مفاجأة سارة جدا اذا فازت امرأة» في

الانتخابات

وبحسب اللجنة، سجل اكثر من مليون و355 الف رجل و136 الف امرأة، اسماءهم للمشاركة في الاقتراع. وخفضت السلطات هذه السنة سن الاقتراع من 21 عاما الى 18. وشكّت بعض السيدات من صعوبات في تسجيل اسمائهن بسبب معوقات بيروقراطية، وعدم اطلاعهن بشكل واف على طريقة القيام بذلك وأهميته.

وتقول سحر حسن نصيف المقيمة في جدة «واجهت وقتا صعبا لتسجيل اسمي (...). اضطرت للذهاب مرارا لحين انجاز ذلك»، مشيرة الى انه رغم ذلك، فإنها شجعت العديد من معارفها على القيام بالأمر.

تضيف نصيف، وهي استاذة جامعية متقاعدة، «هذه واحدة من الخطوات الاولى نحو حقوق النساء، هذه خطوة كبيرة بالنسبة البنا»، مضيفة «حتى والدي البالغة من العمر 95 عاما، سجلت اسمها».

اما لدى الرجال، فيبدو ان بعضهم غير متحمس لهذه الانتخابات. ويقول الاعلامي سلطان العوبثاني (35 عاما) «لم اسجل اسمي في الانتخابات الحالية لأنني شاركت في الدورة السابقة ولم أر اي فائدة او نتائج ملموسة على الارض».

ويقصر دور المجالس البلدية اجمالا على الاهتمام بالشوارع والنظافة.

«مفاجأة سارة جدا»

اما المحلل السياسي خالد الدخيل فيؤكد انه سيفكر «طبعاً» في التصويت لامرأة في عملية الاقتراع «التي يجب ان تكون الخطوة الاولى على الدرب نحو الديمقراطية». وعلى اهمية الخطوة، لا تبدو المرشحات متفائلات باحتمال الفوز.

نساء في خدمة المجاهدين

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، دفنت حياة اليمنيات تحت حجاب أسود يغطي جسدها كاملاً باستثناء عينيها وكفيها، ووجهها في أندر الحالات. لكنها الآن، على أعتاب مرحلة أكثر تشدداً، تغطي حتى ما هو مُستثنى، لتحولها إلى قطعة من السواد.

ملال الجمرة - اليمن

المدني، حيث تبدو شريكاً فاعلاً فقط في الحراك والاحتجاجات السياسية للجماعة، لكنها لا تتولى مواقع قيادية في الجماعة.

وتحضر في الدور العسكري والمسلح للجماعة في مهمة : «تجهيز خبز وطعام المجاهدين». إذ يعملن في هذه الوظيفة «بقناعة أن هذا العمل جهاد»

يخيم الجهل على غالبية النساء في هذه المناطق، إذ يصعب على غالبية الأسر تعليم بناتهم لعدة أسباب ابرزها النظرة المجتمعية النمطية تجاه تعليم الفتاة، علاوة على الخطاب الديني ضد المرأة وهذا مؤثر جداً في هذا المجتمع، والفقير، والجهل حتى لدى الآباء والأبناء.

تعمق جماعة الحوثيين التمييز ضد المرأة، إلى تمييز آخر يرتبط بالعرق والسلالة، فيما يخص الإطار الوظيفي. مثلاً، في محافظة صعدة - وقد اخترت هذه المحافظة كنموذج واقعي يبرز طبيعة التسلّط التي تفرضها هذه الجماعة على المجتمع في ظل غياب الدولة حيث نجد القليل من النساء الموظفات وبأماكن محددة... و«الموظفات هن من المجاهدات وتحديداً من الهاشميات (ينتسبن إلى سلالة الرسول محمد)، وتحرم الجماعة الاعمال والوظائف لغيرهن حتى العمل كفراشات لكبيرات السن محرم...». يقول المصدر.

كلما اتسعت رقعة السلطات المليشوية، ضاقت رقعة الحريات والحقوق الأساسية للمواطنة. يومياً، تستحوذ جماعة الحوثيين «أنصار الله» - وهي جماعة دينية عصبوية طائفية مليشوية تعتمد في توسعها على قوة السلاح - على أجزاء وسلطات جديدة على الأراضي اليمنية، مع استلاب لوظيفة وحضور الدولة.

هذه الجماعة التي يتزعمها عبدالمملك الحوثي، تفرض عدداً من الإجراءات المقيدة لحركة وحرية المرأة، في المدن والمناطق، التي تبسط فيها سلطاتها بشكل كامل. حيث تفرض على المرأة من سن الثامنة، ارتداء الشادور الأسود ونقاب يغطي كامل جسدها بما في ذلك عينيها.

وينعكس الحجاب على حياة المرأة ما يعد تجسيداً رمزياً للتغطية على عقلها وإخفاؤها وإلغاء دورها الاجتماعي.

ويقول شاهد عيان يقيم في محافظة صعدة، وهي المحافظة التي تأسست فيها حركة الحوثي - طلب عدم ذكر اسمه: «يحظر على المرأة مغادرة منزلها لوحدها، وحتى مع زوجها يعد عيباً، وتخرج النساء جماعات، كما يحظر عليهن مغادرة منازلهن بعد الساعة السادسة مساءً».

المرأة التي تشكل نحو نصف قوام الجماعة، يتم استدعاؤها، بحسب الطلب، لتمثيل الدور

وفي المقابل، تعمل النساء في اعمال شاقة مثل العمل في المزارع، وعمل البيوت... وغير ذلك، فأهميتهن قد تكون في «الإكثار من النسل، وإنجاب المزيد من المجاهدين (المحاربين) للقتال تحت راية السيد عبدالمملك الحوثي».

وتنظر النساء الى الحوثي بنوع من التقديس والتبجيل. حيث يتم تعبئتهن على «أساطير وخرافات تبرز عظمة وقوة السيد».

كلما ارتفع حضور الجماعات الدينية في اليمن درجة صوب الحكم، كلما تراجعت حظوظ وطموحات المرأة خمس درجات إلى الخلف.

لا يقتصر التضييق والانتهاك الذي تقوم به الجماعة ضد حرية وحقوق المرأة فقط، لكنها انتهاكات بحق المواطنة بدرجة رئيسية والمرأة أكبر الخاسرين فيها.

إذا وجدت دولة المواطنة المتساوية، سيتواجد الحضور والحظوظ والحقوق المتكافئة. وإذا تأخرت؛ فستأخر معها كل الحقوق ●



هنا، الأمرج - الأردن

البدانة... طقوس الإرهاب الاجتماعي والموت بالمجان

تكون مسؤولة عن زيادة الوزن، وأسباب أخرى ترتبط بالسمنة المفرطة الناجمة عن نمط حياة انفعالي يؤدي إلى اضطراب في الطعام. ويسقط المتهكمون التوعية من حساباتهم للتصدي لهذه الحالة ويبالغون في إيصال البدين إلى مرحلة الاحتراق النفسي والهوس الفطيع بالنحافة السريعة التي غالباً ما تؤدي إلى نتائج صحية معاكسة قد تؤدي إلى الوفاة تحت تأثير ضغط نفسي أو الإصابة بأمراض خطيرة.

حتى الممثلات اللواتي لا يعانين من البدانة المفرطة بتن في حالة استسلام كامل للحلول السحرية التي يطرحها تسويق تجاري خادع وخالي من القيمة الأخلاقية والإنسانية حيث الكريزمات والأحزمة والخلطات والأدوية التي تشير إلى تخلص سريع من الوزن الزائد وهو ما لا يقبله عقل ولا منطق.

ومع انسياق بعض الأطباء والمؤسسات الطبية مع التيار التجاري فتح باب جديد من أبواب الموت المجاني من خلال عمليات جراحية كبرى لا ضرورة لها نسب نجاحها متدنية وتحتاج إلى رعاية طبية فائقة قبل وبعد العمليات لا تتوفر للجميع، من خلال قص أو تصغير أو ربط للمعدة.

يحول وزنها الزائد دون زواجها، تقطن منطقة فقيرة من العاصمة عمان بلغ القهر الاجتماعي بوالدتها أن تحرق يدها على غاز الطهي لأنها بلغت العشرين ولم تتزوج بسبب وزنها الزائد. القضية لم تعد هاجساً صحياً بل لأسباب تتعلق بالموضة أو الرشايق أو الحاجة الاجتماعية لزيادة فرص الزواج في حق الفتاة، بينما يبدو التمييز الاجتماعي جلياً عندما يرى المجتمع في «كرش الرجل هيبية» بينما زيادة عدة كيلوغرامات أمراً معيباً في حق المرأة.

الواقع العلمي والطبي يشير إلى اختلالات صحية في بعض الغدد عند نسبة كبيرة من البدناء

لم تكن «حنين» تعرف أن جحيماً من العذاب النفسي والحسي سيكون بانتظارها بمجرد أن تغادر طفولتها المتوسطة، لتعيش تحت ضربات سياط الألسن اللاذعه بسبب وزنها الزائد تلك الصبية اللطيفة التي عرفت أثناء دورة تدريبية تشكل امودجا صارخاً على القسوة المجتمعية التي ولدت ثقافة الجمال المادي الحسي عند كثيرات حتى باتت حنين ومثيلاتها في مجتمعنا ضحايا تنكيل نفسي بلغ حدود إيذاء الذات بشكل مباشر بينما باتت عمليات تستهدف الحد من البدانة تشكل ظاهرة للموت المجاني الذي ترى فيه الفتيات تخلصاً بأي طريقة من القسوة الاجتماعية.



الشديد التي تكتنف هذه العمليات الكبرى وما يرافقها من مضاعفات.

كل ما كتبته ربما لا يعني بدينا وصل إلى مرحلة الالعودة نتيجة الضغط العصبي والاجتماعي الذي يجعله مستعدا لعمل أي شيء للتخلص من واقع جسدي يؤرقه. لكنني أوجه دعوة مفتوحة لكل المنظمات الحقوقية والإنسانية للسعي السريع مع الجهات المختصة للوقوف في وجه النمط التجاري السائد الذي يتاجر بالروح الانسانية المقدسة، والتنسيق مع الجهات التشريعية والقضائية لتجريم السلوك الطبي غير المسؤول وحتى التشجيع على هذا السلوك ما لم تكن له ضرورة طبية.

البدانة تبقى ضمن نطاق السيطرة الطبية والعلاجية وحتى الوقائية ما لم تتداخل الثقافات المجتمعية والتحليلات النفسية والعادات السلبية المرتبطة بالجسد وطبيعته. ويستدعي خروجها عن هذا النطاق تدخلا قانونيا وأخلاقيا عاجلا لحماية الإنسان وحماية حياته ووجوده في ظل مقامرة خطيرة ناجمة عن التركيز المطلق على قيم جسدية في الجمال على حساب النفس البشرية ذات الروح الخلاقة المفعمة بالجمال ●

وأخرى علاجية سلوكية تستهدف توعية الناس بأضرارها خاصة مع اشتداد التنافس التجميلي على حساب قيمة الحياة نفسها، ما يدرجها تحت علم نفس الأعماق أو اللاشعور الذي بات يستولي على الكثيرين.



قد تكون الفتيات الصغيرات أو النساء والرجال جميعا تحت طائلة تهمة البدانة في مجتمعاتنا، حتى أستطيع أن أسميها «مرض النهاية» قياسا إلى عدد العمليات التي أودت بحياة كثيرين، رغم صعوبة الوصول إلى تحديد نسبة مئوية محلية أو دولية نظرا لظروف التكتّم الطبي

ازدادت حمى عمليات التخلص من البدانة بعد نجاح عدد من المشاهير في الإعلام والفن في التخلص منها، وهو ما اغتنمته الصحافة وشكل بريقا أذا بالنسبة إلى الكثيرين. بينما تزهق أرواح كثيرة نتيجة هذه العمليات وتحت ضغط نفسي ومجتمعي للتخلص من البدانة ما يفتح بابا نحو ضرورة تجريم أي سلوك طبي غير ضروري لهذه الغاية، مع ضرورة الالتزام بالبرامج الطبيعية الصحية في تقليل الوزن الزائد لأن الأمر بات يشكل اختلالا أخلاقيا كبيرا يحتاج لتقنين وتشريع. ولا ننسى خاصة أن السلوك الطبي هو في الأساس محكوم بإطار قانوني وهذه العمليات تحديدا لها شروطها الزمانية والجسدية والطبية.

التركيز على التنشئة الأسرية والاجتماعية من جميع النواحي، هي السبيل الأسلم والأمر الذي يستحق العناية الشديدة عبر اتباع أممات تربوية ونفسية وغذائية وفحوصات طبية دورية لسلامة الجسم والعقل، وممارسة الأنشطة الرياضية وهو ما لن يتحقق دون مناخ أسري صحي خاصة أن لكل إنسان طبيعته الجسدية والنفسية والعقلية الخاصة منذ طفولته.

مع تزايد الظاهرة خطورة على مستوى محلي وعالمي فإن الحاجة تزداد لأساليب وقائية

ورشة تدريبية متفصصة حول القرار 1325 ودور النساء في تحقيق السلام

نظّم مشروع (المرأة حاضنة السلام) في جمعية البحرين النسائية ورشة تدريبية مكثفة حول قرار مجلس الأمن 1325 ودور النساء في تحقيق السلام، وذلك لمجموعة من النساء القياديات في المجتمع في دولة الكويت الشقيقة. تضمّن البرنامج التدريبي الذي تم تنظيمه على مدار 3 أيام متواصلة العديد من المحاور والمواضيع الهامة حول القرار 1325، كعمليات حفظ السلام وإعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا، واقع النساء في مخيمات ومستوطنات اللاجئين، مفهوم المساعي الحميدة كإحدى الوسائل السلمية للحدّ من النزاعات، مراعاة المنظور الجنساني في اتفاقيات السلام، دور النساء في مرحلة البناء بعد انتهاء الحرب.

وأكدت منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المشاركة في البرنامج التدريبي على أهمية دور المنظمات والمؤسسات الحكومية أو غير الحكومية في نشر الوعي حول القرار 1325، واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي في نشر أهم ما ورد في القرار، هذا وقد أكدت رئيسة برنامج المرأة في جمعية البحرين النسائية م. أسماء رجب بأن تفعيل ما جاء في البرنامج التدريبي يبدأ أولاً بالعمل على المستوى الفردي، من خلال نشر ثقافة السلام على المستوى الأسري أو المجتمعي، فلا يمكن تحقيق أي سلام على المستوى الخارجي ما لم يمارسه كواقع يومي في حياتنا.

في ختام البرنامج عبرت النساء المشاركات في الورشة التدريبية عن شكرهن وتقديرهنّ لكافة الجهود المبذولة من قبل جمعية البحرين النسائية في هذا الإطار، مؤكدين على استفادتهنّ الكبيرة من هذا البرنامج خصوصاً في هذا الوقت العصيب التي تمر به النساء في العالم.

الكويت.. النساء نصف القوى العاملة

النساء يشغلن اليوم مناصب قيادية في العديد من الميادين في الكويت

تمكنت المرأة الكويتية من دخول العديد من ميادين العمل التي كانت في الماضي حكراً على الرجال، أبرزها المجال السياسي والحماية المدنية والأعمال الحرة. وارتفع عدد الكويتيات العاملات في السنوات الخمس الأخيرة بمقدار الضعفين ليشغلن أكثر من 150 ألف وظيفة، لتقترب حصتهن من حصة الرجال في سوق العمل.

تزايد إقبال المرأة على العمل قد يعكس زيادة عدد الخريجات الجامعيات اللواتي فاق عددهن عدد الخريجين الذكور. وبفضل قوانين تساعد على إدماج الكويتيات في سوق العمل، استطاع عدد منهن الوصول إلى مناصب قيادية.

المجلس القومي للمرأة يعقد برنامج تدريبي للإعلاميين حول كيفية دعم المرشحات إعلامياً

إستعداداً لبرلمان 2015 و سعيًا من المجلس القومي المصري للمرأة لدعم وتمكين المرأة سياسياً وخاصة في البرلمان القادم ، يضع المجلس برنامجاً تدريبياً للإعلاميين بجميع المحافظات تحت عنوان «الإعلام الوطني والمحلي في خدمة قضايا المرأة» ، في الفترة من 11-12 أكتوبر 2015

وأكدت السفيرة مرفت تلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة، أن البرنامج يهدف إلي تدريب الاعلاميين علي كيفية دعم المرشحات إعلاميا و كيفية رصد الانتهاكات الانتخابية سواء في فترة الدعاية الانتخابية أو خلال يومي التصويت و إبرازها إعلامياً وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للمجلس وبوابة المرأة المصرية بالإضافة إلي إطلاق المجلس لموقع إلكتروني خاص بالمرشحات ، كما سيتضمن البرنامج تطبيق عملي لإعداد خطة إعلامية لكل محافظة حول كيفية دعم مرشحات النواب إعلامياً.

وطالبت التلاوي المرأة المشاركة بقوة في الانتخابات البرلمانية حيث أن هذه الخطوة تعد آخر خطوة في خارطة الطريق التي ستمكنا من النهوض بوطننا، كما طالبتها بالإدلاء بصوتها لصالح المرأة المرشحة حيث أنها خير من يمثلها ويطالب ويدافع عن حقوقها تحت قبة البرلمان ●

Women today hold leadership positions in many fields in Kuwait



Kuwaiti women were able to access many fields of work, which were once exclusive for men, most notably, the political sphere, civil protection and entrepreneurship. The number of Kuwaiti female workers has increased twofold in the last five years to 150,000 thousand jobs, with their share now close to men's in the labor market.

Women's increasing demand for work may reflect the growing number of female university graduates whose number exceeded the number of male graduates. With laws that help integrate Kuwaiti women in the labor market, some of them have been able to access leadership positions.

National Council for Women holds training program for media professionals on ways to support female candidates in the media

In preparation for the 2015 Parliament and out of the Egyptian National Council for Women's concern to support and empower women politically, especially in the next parliament, the Council establishes a training program for media professionals in all provinces under the title "national and local media in the service of women's issues," in the period from 11 to 12 October, 2015

Ambassador Mervat Tallawy, President of the National Council for Women said the program aims to train journalists on how to support female candidates in the media and how to monitor electoral violations, both in the election campaign period and in the two days of vote and highlighting them in the media through the Website of the Council and the Egyptian women's portal, in addition to the launch by the Council of a website specific to female candidates. There will also be a practical application for the preparation of a media plan for each province on how to support the female candidates for the parliament in the media.

The Ambassador called for a strong participation of women in the parliamentary elections, saying this step is the last one in the roadmap that will enable us to share in the advancement of our country. She also called on them to vote for the female candidates as they are the best-suited to represent them and advocate and defend their rights in parliament.

Bahrain Women Association:

specialized training workshop on resolution 1325 and role of women in achieving peace



The Women's Embracing Peace program in Bahrain Women's Association organized an intensive training workshop on Security Council resolution 1325 and the role of women in achieving peace, to a group of women's leaders in the State of Kuwait community.

The program which was organized over three consecutive days covered several important topics related to UNSCR 1325, such as peace keeping processes, Windhoek Declaration and Namibia Plan of Action, status of women

in refugee camps, the concept of good offices as a peaceful means to reduce conflicts, taking gender perspectives in peace agreements and the role of women in peace building phase after war ends.

Civil society organizations who participated in the training program emphasized the importance of the role of organizations in spreading awareness on UNSCR 1325, and utilization of social media network to disseminate important points of the resolution, this was confirmed by E. Asma Rajab-head of Women program in BWA- she said practicing what came in the training program first starts on individual level and

then through the dissemination of peace culture in the family and community level, there can be no peace on the external level, unless we practice it in our lives on daily basis.

Finally, participants expressed their thanks and appreciation for all the efforts made by BWA to conduct this program, emphasizing the great benefit they gained from this program, especially at this difficult time women are going through in the world●



criticizing the provisions of international conventions on women's rights, or some of them that dealt with the issue of violence against women.

The treatment of women's rights has differed from one country to another with the adoption of the treatment of these rights as a subject, according to the peculiarities of the country and current events in that country. It appeared that there was a move to avoid going into some of the "thorny" rights or considering them "taboo". These are rights that are mostly a source of social, ideological and religious controversy... As is the case for the right to nationality and the right to inheritance.

Image and presence of women and men in the news in Tunisia

It is a report that monitors the image and presence of women and men in the news in Tunisia. It was carried out as part of the Global Media Monitoring Project. This project was launched fifteen years ago by the World Association for Christian Communication when the monitoring process of print and broadcast media began in more than 70 countries around the world on January 18, 1995. And five years later on February 1, 2000 and then on February 16, 2005, followed on November 10, 2009 by the fourth (IV) periodic monitoring and later the fifth (V)

on March 25, 2015 on the representation of women and men in the news.

The media monitoring process on March 25, 2015 showed that Tunisian media continue to discriminate against women. Hence, the presence of men was overwhelming in most of the monitored media, compared with women whose presence declined in comparison with the monitoring results for the year 2009 from 27% to 19% in the conventional media and 23% in electronic media.

The overall rate with which women appear as a main topic in the news does not exceed 4 percent, with a key presence by 27 percent as a topic in the news of interest to science and health.

Women journalists occupied a leading position compared with men in all the traditional media. Their signatures in articles appeared, by a rate of 61 percent, in written press and as a news caster by 71 percent.

The most significant presence of women was in television where the proportion stood at 89 percent. In contrast, this significant presence has not been translated in the news coverage, since the results of monitoring showed that female journalists are more present in the coverage of social and legal news (55 percent) while the presence of male journalists is centered in economic news

(31 percent) and celebrity news (22 percent).

Female journalists still ignore the importance of mainstreaming the rights and gender perspectives in their handling of the news as the monitoring process showed that there is still little interest from female journalists when covering issues of concern to rights and gender, as it does not exceed 3 percent, while the rate was 14 percent for male journalists. Male journalists take precedence in reports dealing with equality issues both in terms of reports dealing with the subject of women, or those that concern the topics of family planning and economic issues ... while this side is completely absent among female journalists when dealing with most of the subjects with a slight signal to this aspect in topics related to religion.

Despite the enrichment, openness and revisionist initiatives experienced by the media field after the Revolution along with the widening of the margins of freedom of expression, the results of monitoring showed, with regards to issues related to women, that news have not challenged the stereotypes except in some cases in subjects related to celebrity news or science and health news.

No special attention for the issue of gender equality was noted in most of the published stories. Moreover, most of the topics have not sought to address the issue of gender equality which makes the proportion of wasted opportunities significant and general in topics of interest to traditional issues where women were given the privileged position, such as education, care and children and issues related to daily life, such as transport, religion or other topics where women could have had a privileged position such as subjects in which women are usually excluded including local politics, governance, world events or population demonstrations and protests...●

representations of their role, especially among youth. Indeed, women are often seen as oppressed sometimes and dignified in other times.

With regard to women's interaction with the users' contents and their comments on issues related to them, they are often less involved in hostile communication and are more serious in their interaction with users' posts.

The social media can be a space where new forms of domination, silence, avoidance and exclusion may stand out.

Users employ a variety of different cultural resources in the interpretation process. Indeed, they interpret the contents of the media relating to women within religious,

sectarian, political or cultural frameworks traditional or political.

This confirms that the technological progress and the opportunities provided for interaction and communication and the modernity symbolized by the social media space do not necessarily lead to strengthening the desire for communication and openness to others and may give way to new types of abuse of women.

The study sample covered 10 Facebook pages of Arab conventional media sites, namely: Al Jazeera, UAE's Al Bayan, Egypt's Youm 7, Saudi Al Madina, Morocco's MD1, Tunisia's MosaiquFm, Syria's Addounia channel, Sudan's Al Jarida and Lebanon's MTV.

The study recommended the need to use social media and the communication potential they offer in order to strengthen advocacy for women's issues and supporting them through the creation of pages promoting balanced images of women and their non-stereotyped roles in the community, and raising professional media's awareness about the need to develop ethical charters specific to social media that include principles relating to discrimination against women.

Role of Arab media in setting national agendas for Women's Rights

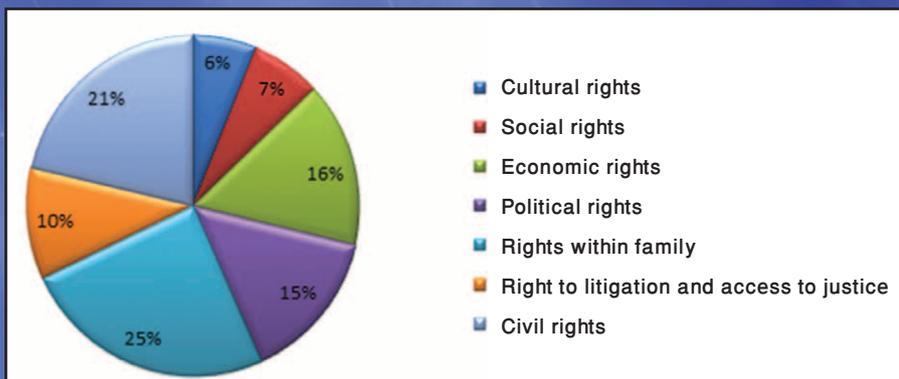
It is an analytical study covering 94 Arab publications in the period between 2005 and 2014. They are studies, researches, reports, theses and scientific articles that focused on the issue of media treatment of women's rights through research, analysis and monitoring.

Studies and references have diverged in dealing with the different rights in terms of size, content and depth. They also highlighted a disparity in the media's interest in their rights to the detriment of others, besides a clear contrast sometimes regarding the same right in various legal fields.

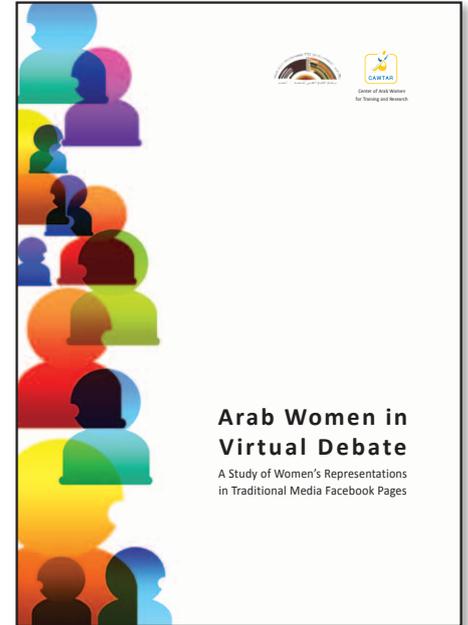
Studies that have been analyzed focused on the features of women's presence and their image in the media discourse and factors impacting the development of its orientations and functions without delving deep in that or relying on scientific, legal or statistical data.

Besides, the reference to women's rights was limited to the side of demands or awareness, without scrutinizing or analyzing these rights or referring to their content. This factor has dominated the studies except those which focused on

Overall rights dealt with in the media according to Arab studies



Offensive speeches New forms of domination, silence and exclusion Avoiding getting into issues related to rights and equality



To keep abreast of changes that affect the image and presence of women in the media, the center has in 2015 enriched its record of works about women and media with three studies and reports that focused on the topics of «Arab Women in Virtual Debate: a Study of Women's Representations in Conventional Media Facebook Pages,” in partnership with the Arab Gulf Program for Development AGFUND, «The role of the Arab media in setting national agendas of women's rights», in partnership with AGFUND, UN Women and the United Nations Development Program, «and the image and presence of women and men in the news in Tunisia,” which was carried out within the Global Media Monitoring Project 2015.

These studies yielded a series of results and brought about recommendations aimed at strengthening the presence of women in the media, developing the media treatment of their issues and pushing for the adoption of the human rights and gender perspective in the produced content:

Arab women in the virtual debate

The study aimed at developing a theoretical framework and an innovative and systematic approach to develop a system to monitor contents on women in the social media and understand the roles of social media in shaping the image of women and the forms of people's

reception of and their interaction with media contents related to women in the new communicative contexts.

The innovative aspect of the study was reflected in its opening a new knowledge path in the studies of media and women through considering the public – men and women – speech about the content

of conventional media in relation to women in the new media spaces and analyze the interaction resulting from the intersection of the contents of traditional media on women and the activities of people around.

The study concluded that men are more interested in women's issues than women, and that this interest does not reflect an advocacy for women's issues, but is often embodied in a form of satire, mockery, cursing and verbally violent behaviors that demean women and underestimate their position.

Participants in the virtual discussion use pseudonyms in order to enjoy a degree of freedom allowing them to express their opinions and build virtual relationships with users and communicate with them.

Users' comments on women's issues often reflect traditional and stereotypical



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The Center of Arab Women for Training and Research «CAWTAR» has been pushing for years for the economic empowerment of Arab women as a major step towards political empowerment and to enable women to occupy their rightful place in society due to the roles they assume on all levels.

This action, which has been neglected by politicians and advocates of women's issues for decades, has been imposed after countries and UN and regional organizations rearranged priorities and with the global economic crises and the awareness taken of the many roles played by economically empowered women to be part of the solution rather than an additional burden.

From this standpoint, «CAWTAR» has defined some specific axes and areas of intervention and was keen to target specific groups. It has been able to chart out a comprehensive path and design a plan of action with clear targets in relation to the economic empowerment of women.

This path has made significant progress starting with the promotion of knowledge and the inclusion of gender in economic research, through the GERPA initiative which saw in 2015 the completion of the publication that includes researches carried out in the framework of the initiative, as well as the renewal of the partnership with UNIDO to conduct a study on women entrepreneurs.

These efforts have developed and led to an advanced stage with a clearer vision that involved creating economic initiatives for many and varied groups of women and youth and making strides towards the creation of a center of training and excellence in financial education.

Specialized center

This choice and vision were not separate from a most comprehensive plan and strategic objectives developed by the center after an accurate diagnosis on the basis of which it started implementing a World Bank-funded project on «Supporting financial integration of women and youth in North Africa and the Middle East» in Tunisia, Egypt and Morocco.

It was CAWTAR's belief that a respectable level of financial education is a component of citizenship and a right of all citizens of all classes and ages that was behind convincing partners and attracting funds to work on the need to play an important and key role in terms of financial education and its pivotal role in achieving financial inclusiveness in the sense of access and use of financial services.

Indeed, financial education helps individuals to make sound financial decisions that impact positively on financial service-providers, and they are better able to meet their financial needs, especially in the management of economic crises.

To ensure that the results are consistent with the objectives and expectations, this demand has been analyzed through three quality studies on obstacles to women's and youth's access to micro-finance in Morocco, Tunisia and Egypt, from the phase of financial education through the training of trainers and target groups from many and different categories with the production of a number of media to raise awareness in the field of financial education and laying the base for distance learning... To identifying different experiences and sharing them.

From this standpoint and on the basis of the results achieved, «CAWTAR» has started playing the role of a centre specializing in financial education, whether through receiving more service requests and the specialization of the group working on the

project in the field of training of trainers and working on the production of financial education tools or at the level of active trainers... and what is most important in mentioning indicators that qualify the centre to specialize in this area is the concern to monitor the projects implemented for women after the end of the implementation period, to ensure the continuation of their outputs, assess them and identify difficulties and obstacles faced by the beneficiaries, besides monitoring and helping continue production and market products ●



كوتريات عدد 58 - سبتمبر/أيلول - 2015
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 58 - 2015

- المديرة التنفيذية لكوثر : د. سكيبة بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : نجية الحمروني
- فريق التحرير : لبنى النجار
- هلال الجمرة - اليمن
- هناء الأعرج - الأردن
- آمال بابكر - السودان
- قرشي عوض - السودان

الأراء الواردة في المقالات المفضاة تعبّر عن الراي
الشخصي للكاتب ولا تعبّر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org